اقتصاد

انفلات جديد للدولار في لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

كسر سعر صرف الدولار في السوق السوداء في لبنان، حاجز 9 آلاف ليرة، أمس الخميس، لتصعد معه أسعار مختلف السلع في الأسواق، فيما قالت وزارة الاقتصاد والتجارة إنه جرى تنفيذ حملات في عدة مناطق لمراقبة الأسعار في المتاجر.

وتراوح سعر صرف الدولار بين 9300 و9400 ليرة، بعدما كان يتحرك منذ أكثر من شهرين تقريباً بين 7 و8 آلاف ليرة، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي عند 1507 ليرات، وسط عجز السلطات النقدية والاقتصادية عن ضبط السوق، ولجم انهيار العملة الوطنية.

ويرجع خبراء اقتصاد الارتفاع الأخير في سعر صرف الدولار إلى عدة عوامل، أهمها تأثير التطبيقات الإلكترونية التي تنشر أسعاراً قد تكون وهمية للصرف، لكنها سرعان ما تحرك السوق السوداء وتدفع الصرافين إلى زيادة السعر لجلب الزبائن، وبالتالي سحب الدولارات من السوق.

ويتزامن ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء، مع الحديث عن قرب رفع الدعم التدريجي عن المواد والسلع الأساسية، وفي ظل تصاعد أسعار المحروقات، في حين أن المؤشرات كلها تدل على أن العملة الأميركية قد تلامس عتبة 10 آلاف ليرة وأكثر في الأيام المقبلة، ولا سيما مع استمرار الجمود الحكومي وزيادة حدة «الاشتباكات السياسية» وغياب الحلول، وفق محللين.

ويتخوف اللبنانيون من خطوة رفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع إضافي في سعر صرف الدولار في السوق السوداء بفعل ارتفاع الطلب على العملة الخضراء، وزيادة أسعار البضائع والمنتجات بشكل كبير، في وقتٍ أصبحت فيه القدرة الشرائية عند المواطنين شبه معدومة.

وشهد لبنان في شهر يوليو/ تموز الماضي، لأول مرة، تجاوزاً لسعر صرف الدولار عتبة العشرة آلاف ليرة لبنانية، منذ أن بدأت أزمة الدولار في أواخر عام 2019.

ويتزايد تدهور الأوضاع الاجتماعية في ظل استمرار المصارف اللبنانية بحرمان المواطنين ودائعهم الدولارية، ومنحهم إياها وفق سعر صرفٍ متدنٍ جداً نسبة إلى السعر الذي يسجله في السوق السوداء، وما يتكبّده أصحاب هذه الودائع من مصاريف وخسائر وسط الغلاء الفاحش، خصوصاً أنّ الأجور لا تزال في غالبية القطاعات تُعطى وفق سعر الصرف الرسمي.

وبسبب الأزمات الاقتصادية وتفشي فيروس كورونا، وإجراءات حكومية للحد من تفشي الفيروس، انتقل آلاف العاملين إلى طوابير البطالة في السوق المحلية، فيما تآكلت القوة الشرائية داخل الأسواق.

كان البنك الدولي، قد توقع في تقرير نشره مطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أن يعاني لبنان من «ركود شاق وطويل»، وأن يسجل انكماشاً اقتصادياً بنسبة 19,2% بنهاية العام الجاري، 2020، منتقداً السلطات اللبنانية بسبب «الغياب المتعمد لإجراءات فعالة» لإنهاء الأزمة الاقتصادية.

وقال البنك إن الفقر سيواصل التفاقم على الأرجح، ليصبح أكثر من نصف السكان فقراء بحلول عام 2021، فيما من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 194% ارتفاعاً من 171% في نهاية 2019.

الخسائر تصيب إير فرانس بـ«الدوار»

تكبدت الخطوط الجوية الفرنسية الهولندية «إير فرانس . كيه ال ام» خسائر فادحة بقيمة 7,1 مليارات يورو العام الماضي، في ما يشكل صدمة «غير مسبوقة» نجمت عن انتشار جائحة فيروس كورونا، الذي دمر قطاعي النقل الجوي وحرم الشركة من ثلثي زبائنها.

وقالت الشركة في بيان، أمس الخميس، وفق وكالة فرانس برس، إن حجم المبيعات تراجع في 2020 بنسبة 59% عما كان عليه في 2019، ليبلغ 11,1 مليار يورو، محذرة من أن الربع الأول من 2021 سيكون «صعبا»، وأن التوقعات بانتعاش تبقى «محدودة»، على الرغم من أنها تتوقع زيادة في حركة النقل الجوي في الربعين الثاني والثالث.

وبحسب المدير المالي للمجموعة فريديريك غاجي، فإن ضخامة الخسائر «تثير الدوار».

(فرانس برس)

متفرقات

«المركزي» التركي يثبت أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي التركي، على سعر الفائدة الرئيسي عند 17%، وذلك دون تغيير للشهر الثاني على التوالي، بعد رفعها بشكل كبير مرتين بهدف تهدئة التضخم الذي صعد إلى 15%. ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، رفع محافظ البنك المركزي الجديد ناجي إقبال سعر إعادة الشراء (ريبو) لأجل أسبوع 6,75% لانتشال الليرة من مستوى منخفض غير مسبوق، والتعامل مع تضخم سنوي زاد ليصبح في أغلب الأحيان في خانة العشرات على مدار السنوات الثلاث الأخيرة. ولدى إعلانه عن قرار تثبيت الفائدة، أمس الخميس، قال البنك في بيان، إن تشديد السياسة سيستمر لفترة طويلة ووعد بمزيد من رفع الفائدة إذا اقتضت الحاجة. وعين الرئيس رجب طيب أردوغان في نوفمبر/ تشرين الثاني إقبال في إطار تعديل مفاجئ للقيادة. وبعد نزول 20% العام الماضي، انتعشت الليرة كثيراً على مدار الأشهر الثلاثة الأخيرة، متفوقة على نظيراتها في الأسواق الناشئة.

هبوط أرباح غازبروم الروسية

هوت الأرباح الصافية لشركة غازبروم نفط الروسية، ذراع النفط التابعة لشركة الغاز الحكومية غازبروم، بنسبة 71% خلال العام الماضي، لتصل إلى 117,7 مليار روبل (1,60 مليار دولار)، بعد تهاوي الطلب على الخام واسعاره، وفق بيان صادر عن الشركة أمس. كما شهدت روسنفت، أكبر شركة منتجة للنفط في روسيا وأحد أكبر المنتجين على مستوى العالم، انخفاضا في صافي الأرباح بنسبة 79% إلى 147 مليار روبل.

مصر تطرح مزايدة عالمية للتنقيب عن البترول

قالت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، إنها طرحت مزايدة عالمية للتنقيب عن البترول والغاز في 24 منطقة بخليج السويس (شرق) والصحراء الغربية (غرب) وشرق وغرب البحر المتوسط (شمال). وأضافت الوزارة في بيان، أن الطرح جرى عبر «بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج وهي أول منصة رقمية توفر البيانات الجيولوجية لأنشطة الاستكشاف والإنتاج في مصر، وذلك في إطار برنامج جذب الاستثمارات ضمن مشروع تطوير و تحديث قطاع البترول».

روا تب موظفي «الخطوط التونسية» مهدّدة بالتوقف

تونس ـ **إيمان الحامدي**

باتت رواتب موظفي الخطوط الجوية التونسية مهدّدة بالتوقف، بعد تنفيذ شركة تركية الحجز على حسابات الخطوط التونسية. وكانت شركة «تاف» التركية التي تشغل مطار الفضية التونسي (الساحل الشرقي)، نفذت حجزاً على كافة الحسابات المصرفية لشركة الخطوط الجوية التونسية، من أجل تحصيل ديون لها بقيمة 28 مليون دولار. ويهدد هذا الواقع، موظفي الشركة الحكومية التونسية وقدرتها على مواصلة تسيير الرحلات. ومساء أول من أمس، أعلنت نقابات شركة الخطوط التونسية تنفيذ الشركة التركية الحجز على حسابات الخطوط التونسية، بهدف استخلاص ديون عجزت الشركة التونسية عن دفعها بسبب شح السيولة والصعوبات المالية.

وأكد مصدر مسؤول في الشركة التونسية، لـ«العربي الجديد»، أن حسابات الشركة أصبحت تحت التصرف القضائي بمقتضى الحجز، مشيراً إلى أن وضع الخطوط التونسية خطير وهي مهددة بالإفلاس.

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أنه وفقا للإجراءات القضائية المعمول بها، فإنه في صورة عدم الخلاص، فإن استمرار الحجز على الحسابات يمنح الشركة التركية حق التصرف في الحسابات أو بيع أصول تابعة للخطوط التونسية.

وتمرّ شركة الطيران الحكومية بأحلك فتراتها منذ 60 عاما بسبب عجز مالي وديون متراكمة، وتراجع في عدد المسافرين بأكثر من 70 في المائة بعد جائحة كورونا، إضافة إلى تأخر خطة إنقاذ المؤسسة التي أعلنت عنها حكومة يوسف الشاهد منذ عام 2019.

وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، قالت شركة الخطوط الجوية التونسية، إن عائدات النقل لخطوطها تراجعت خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020 بنسبة 67 في المائة ولم تتجاوز، تبعا لذلك، قيمة 436 مليون دينار، مقابل 1,3 مليار دينار في سبتمبر/أيلول 2019. وبحسب الوضعية المالية للناقلة الوطنية، التّي تمّ نشرها على موقع بورصة تونس، فقد شهد عدد المسافرين على خطوط الشركة تقلّصا بنسبة 68 في المائة.

وأعلن وزير النقل واللوجستيك معز شقشوق أمام مجلس النواب أنه سيتم وضع خطة إنقاذ واضحة خلال الأسبوع الجاري بالنسبة لشركة الخطوط التونسية.

الجزائر والخيارات المُرة

مصطفى عبد السلام

احتياطي النقد الأجنبي يتآكل بسرعة، أزمة مالية واقتصادية متفاقمة، يصاحبها نقص شديد في السيولة، تراجع مستمر في قيمة العملة والمدخرات، سوق سوداء نشطة، اندفاع حكومي نحو الاقتراض وطباعة النقود، تصنيف متراجع، تهاوٍ في الإيرادات النفطية وفقدانها أكثر من 10 مليارات دولار في 2020.

يصاحب ذلك التزامات متزايدة على الحكومة لتلبية احتياجات قطاع الصحة المتردي، وسد الثغرات الناتجة عن تفشي وباء كورونا والإغلاق وخسائر الاقتصاد والأنشطة المعطلة منذ شهور.

تلك هي العناوين التي ترسم حقيقة الوضع الاقتصادي داخل الجزائر هذه الأيام، فالأخبار من الداخل تبعث على القلق الشديد على مستقبل هذه الدولة النفطية التي باتت تعاني من عجز مالي مركب. فاحتياطي البلاد الأجنبي الذي حمى الاقتصاد من الانزلاق للهاوية لسنوات بات في خطر ويتآكل بسرعة مع تهاوي الإيرادات النفطية التي تشكل 96% من الإيرادات العامة، بل وبات الاحتياطي الممول شبه الوحيد للتجارة الخارجية يشهد تراجعا غير مسبوق، فبعد أن كان يتجاوز 200 مليار دولار في منتصف 2012 تراجع الآن لأقل من 50 ملياراً.

والجزائر تواجه أزمة اقتصادية دفعت رئيس حركة مجتمع السلم، إلى الخروج قبل أيام محذرا من أن البلاد تتجه نحو أزمة مالية خطيرة، واتهام الحكومة بطبع النقود دون إعلام الرأي العام.

مشكلة الجزائر لا تكمن فقط في اعتمادها الأساسي على الإيرادات النفطية في تمويل بنود الموازنة من سداد رواتب ودعم الوقود والسلع التموينية والمياه والكهرباء والغاز المنزلي وتمويل واردات وبنية تحتية ومشروعات، لكنها تكمن في تفشي الفساد والاحتكارات وسيطرة العسكر على المشهد الاقتصادي.

كما أن الحكومات المتعاقبة تجاهلت إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية تؤدي إلى التخلي عن الاقتصاد الريعي المعتمد على صادرات الطاقة من نفط وغاز، وأهملت تنويع مصادر الدخل والإنتاج، واكتفت بتقديم الرشاوى التي كانت تلقيها للمواطن من وقت، والنتيجة دولة نفطية كبرى باتت تغرق في أزمات من الفقر والبطالة والغلاء وتدهور البنية التحتية وتردي مستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

المشهد بات صعباً وقد يؤدي إلى خروج الناس مجددا إلى الشارع كما حدث في 2019، وعلى حكومة الرئيس عبد المجيد تبون التحرك بسرعة قبل أن تجد نفسها عاجزة عن تدبير كلفة الواردات، ومجبرة على التفاوض مع المقرضين الدوليين، وهو ما يفتح الباب أمام تطبيق سياسات تقشفية مُرة يصاحبها تعويم العملة وزيادة الأسعار وإلغاء الدعم وفرض مزيد من الرسوم والضرائب.

مال وناس

المستشفيات الخاصة... تجارة حرب تضاعف أوجاع اليمنيين

تبدو الصورة قاتمة في أغلب المرافق والمستشفيات الحكومية والخاصة، ما أدى إلى استنزاف جيوب اليمنيين ومضاعفة أوجاعهم

صنعاء ـ **محمد راجح**

تشهد المستشفيات والمرافق الصحية الخاصة توسعاً مضطرداً في اليمن، رغم ما يمر به من حرب وصراع طاحن منذ ست سنوات، كان القطاع الصحي أبرز ضحاياهما نظراً لتردي وضعيته المزرية، خصوصاً في المنشآت والمرافق العامة، والتي تعد بمثابة شاهد عيان على ما فعلته الحرب بالبلد واليمنيين. ويأتي ذلك في الوقت الذي يواجه فيه اليمن جائحة صحية في ظل تفشي فيروس كورونا.

وتبدو الصورة قاتمة في أغلب المرافق والمستشفيات الخاصة التي تعمل، وفق مراقبين ومرضى تعاملوا معها، على استنزاف الجيوب ومضاعفة أوجاع وآلام المواطنين، إذ ينصب تركيزها على الفاتورة أكثر من الخدمة التي تقدمها للمرضى الذين يلجأون إليها هروباً من تردي أوضاع الخدمات في القطاعات الصحية العامة.

هذه الصورة القاتمة يوضحها المواطن عباس العوني، الذي قدم من إحدى مناطق ريف صنعاء للعلاج في مستشفى خاص بالعاصمة اليمنية ليجري عمليات خاصة بالكلى باسعار مخفضة، إذ يعاني، كما يؤكد، من مشاكل في كليته تتطلب تدخلا جراحيا يتمثل بإجراء عملية باشعة الليزر بعدما استخدم كافة الوسائل الطبية والوصفات الدوائية والتي لم تحقق أي فائدة مرجوة سوى تضخم فواتير علاجه في المستشفيات الخاصة، وفق حديث العوني لـ«العربي الجديد».

تكاليف باهظة

تصل تكاليف هذا النوع من العمليات الجراحية إلى ما يقارب 450 ألف ريال (الدولار = نحو 600 ريال في صنعاء)، في المستشفيات والمرافق الطبية الخاصة التي تستخدم أشعة الليزر في مثل هذه التدخلات الجراحية، لكن ما تعلن عنه من تخفيضات لا ينعكس على الفاتورة التي تقدمها للمريض، كما يوضح العوني، والذي دفع أكثر من 400 ألف ريال بعد إجراء مجموعة من الحسابات المتعلقة بالتدخل الجراحي الذي خضع له والمرافقين والأيام التي أمضاها بالمرفق الطبي، إضافة إلى أسعار الأدوية وغيرها من الإجراءات التي أثقلت كاهله وتكاليف خسائره على المستشفيات والمرافق الخاصة منذ أكثر من عام.

كما اضطر المواطن هشام غانم إلى دفع 300 ألف ريال، كما يقول لـ«العربي الجديد»، لإجراء عملية جراحية لإزالة «الزائدة الدودية» في مرفق طبي خاص، والذي رفض إجراءها إلا بعد دفع المبلغ المطلوب في الفاتورة بالكامل، وهو ما فعله هشام مجبراً بعدما رهن ذهب زوجته لدى أحد الميسورين لدفع تكاليف هذه العملية.

تجّار الحرب

لا تتوقف تجارة الحرب في اليمن عند السوق السوداء للوقود والكهرباء والعملة والتعليم ومختلف الخدمات الاقتصادية، بل تشمل أيضا أهم المرافق الخدمية المتمثلة بالقطاع الطبي والمستشفيات الخاصة التي اجتذبت حصتها من أموال الحرب، إذ ساعد تخلي الدولة في اليمن عن مسؤوليتها في تقديم مثل هذه الخدمات للمواطنين أو تحسين ما هو متاح منها، في تسلل تجّار الحرب إلى هذا النوع من الأعمال وتوسعته وانتشاره في ظل ارتفاع خيالي في تكاليف الخدمات الطبية التي يقدمها.

> عدم قدرة الجهات المختصة على ضبط فوضى أسعار الخدمات الطبية

وتأتي العاصمة اليمنية صنعاء في مقدمة المدن التي تنتشر فيها المنشآت والمستشفيات والمرافق الطبية الخاصة، والتي زاد عددها خلال سنوات الحرب إلى أكثر من 80 مرفقا من 65 مرفقا قبل الحرب.

من هذا العدد، وفق تأكيدات مصادر طبية رسمية، فإن 11 مستشفى من المرافق الصحية الخاصة العاملة فقط مطابقة للمواصفات والمعايير المطلوبة، بينما 15 مستشفى تفتقد لأبسط الإمكانيات والأجهزة الطبية الضرورية واللازمة في عملها، في حين يحتاج أكثر من 40 مرفقاً إلى مراجعة عمله وتصحيح أوضاعه.

توسيع الاستثمارات الطبية

وساهم إغلاق مطار صنعاء بسبب الحرب الدائرة في اليمن في توسيع الاستثمارات في الخدمات والمرافق الطبية وارتفاع تكاليف الاستثمار في هذا النوع من الأعمال، كما يتحدث لـ«العربي الجديد» أحد المستثمرين في القطاع الصحي بالعاصمة اليمنية صنعاء، الذي فضل عدم ذكر اسمه، إذ يشير إلى أنه استثمر أكثر من 80 مليون دولار لإنشاء مستشفى خاص ورفده بأحدث الأجهزة الطبية للمساهمة، كما يقول، في تخفيف الأعباء عن المواطنين المرضى في مناطق شمال اليمن والذين لا يستطيعون السفر للعلاج في الخارج، كما اعتاد بعضهم، بسبب إغلاق مطار صنعاء ومشقة التنقل بين المناطق اليمنية للوصول إلى المطارات الوحيدة العاملة في كل من عدن وسيئون.

وسمح قانون الاستثمار اليمني الصادر قبل الحرب للقطاع الخاص بمشاركة القطاع الحكومي في تقديم الخدمات الصحية بهدف توسيع البنية التحتية الأساسية لهذا القطاع وزيادة الكوادر المؤهلة وتوسع نشاط البرامج الصحية المختلفة.

وتعمل كثير من مستشفيات القطاع الخاص على تحقيق معدلات جيدة من الربح بنظام إدارة الأعمال المعتمد على تحقيق أعلى مستوى من الجودة بأقل كلفة.

فوضى أسعار الخدمات

يؤكد مختصون أن غياب الرقابة شجع مثل هذه القطاعات الصحية على الإمعان في استغلال واضطهاد المواطنين الذين لم يجدوا رعاية طبية في القطاعات الصحية العامة التي ارتبطت عملية تدميرها بتقوية مراكز ونفوذ القطاعات الطبية الخاصة، والتي ترفض بعضها العملة الوطنية وتطالب المرضى بتسديد فواتير علاجهم بالدولار، إذ تصل كلفة مبيت مريض لليلة واحدة في مستشفى خاص إلى نحو 150 دولارا. هذا الاستغلال شكل عبئاً كبيراً على المواطن اليمني الذي جردته الحرب من مختلف سبل العيش والخدمات العامة، وجعلته عرضة للاستغلال الطبي وسط ارتفاعات قياسية في أسعار وتكاليف الخدمات الطبية وغير الطبية. وعملت وزارة الصحة في صنعاء، نهاية العام الماضي، على وضع تسعيرة موحدة خاصة بالمستشفيات والمرافق الصحية الخاصة.

حددت هذه التسعيرة، التي لا تلتزم بها بعض المرافق والمستشفيات الخاصة، سعر كلفة المعاينة لدى الطبيب العام بنحو 1000 ريال، والطبيب الأخصائي 2000 ريال، وحوالي 3000 ريال للاستشاري، فيما تتدرج تسعيرة الفحص في المختبرات من 600 إلى نحو 1500 ريال، وقد تصل في بعض أنواع الفحوصات في مختبرات الدم إلى 18 ألف ريال.

ويلمح الأكاديمي في المعهد الوطني للعلوم الصحية عبد الرحمن قايد إلى عدم قدرة الجهات المختصة على ضبط الفوضى الحاصلة في أسعار الخدمات الطبية التي تقدمها هذه المرافق بشكل دقيق عبر إجراءات رقابية صارمة، إذ يتطلب الأمر، وفق حديث قايد لـ«العربي الجديد»، تصنيفا واضحا ودقيقا لهذه المنشآت والمرافق والمستشفيات ولكل صنف دوائي، وذلك نظراً لتفاوت استثماراتها وحجم المنشآت التي تديرها ومستوياتها. عملية ضبط الفوضى في هذه الأعمال تتطلب توحيد المعايير والمؤشرات والمواصفات القياسية للخدمات الصحية وتنسيق الخطط بين جميع الجهات التي تقدم الخدمات الصحية، وتطبيق معايير موحدة للجودة والنوعية وتقديم الاداء، بالإضافة إلى تلافي الازدواجية في تقديم الخدمات الطبية وتحديد دور كل جهة وتقليص الإهدار المتمثل في استخدام المريض لأكثر من منشأة صحية للغرض ذاته. ويجزم قايد أن تدني نصيب الصحة من الإنفاق العام في اليمن، والذي لا يزيد عن 5%، حد من عملية الاستثمارات الحكومية في هذه المجالات، وهو ما انعكس على وضعية المراكز والمرافق الصحية العامة التي تعاني من نقص في تجهيزاتها وفي مواردها المالية وكوادرها الفنية والطبية ومن محدودية انتشار خدماتها.

وتسببت الحرب الدائرة في خسائر كبيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها الصحة، كما أدى الصراع إلى انكماش تراكمي واسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قدره تقرير رسمي بنحو 46,1% للفترة ما بين 2014 و2019، ما قلل من فرص تطوير القطاع الصحي.

وقدر تقرير حديث لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الحكومي بالتعاون مع اليونيسيف والبنك الدولي، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن تصل الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 181 مليار دولار في حال استمر الصراع والحرب في اليمن عامين إضافيين.

وبخلاف الكلفة الاقتصادية، هناك كلفة اجتماعية نتيجة تردي الوضع الاجتماعي والإنساني، حيث عصفت باليمن أزمة إنسانية تعد من بين الأسوأ إقليمياً وعالمياً، بحسب تقديرات الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أن 24,3 مليون شخص، أي أكثر من 80% من السكان، في حاجة إلى نوع من المساعدات، منهم 14,4 مليوناً في عوز شديد.

صعوبات عديدة تواجه القطاع الصحي (محمد حمود/Getty)

خطة لوقف نهب الأراضي

أقرت اللجنة الامنية بمحافظة عدن في اجتماعها امس الخميس، برئاسة المحافظ احمد لملس، خطتها الامنية للعام الجديد 2021، والتي تضمنت عددا من البرامج والاجراءات الامنية، وابرزها اتخاذ معالجات ناجعة لحل مشكلة نهب الاراضي المتفاقمة وما يترتب عليها من نتائج. وشملت الخطة ايضا، استمرار عملية تجهيز العمليات المشتركة، والاستعانة بخبرات اجنبية في تجهيز منظومة الاتصالات الخاصة بها، وتشديد اجراءات مكافحة البناء العشوائي وحماية المنشآت والممتلكات العامة.

بروفايل

حسن بوبريك الذي تولى منصب المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المغرب، اصبح مسؤولا عن التامين على صحة 22 مليون مواطن، وسيكون عليه ان ينجز على مدى 5 اعوام ما لم يتمكن من بلوغه آخرون على مدى عقود

(العربي الجديد)

حسن بوبريك

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

سيكون عليه أن ينجز على مدى خمسة أعوام ما لم يتمكن من بلوغه آخرون على مدى عقود، غير أن العارفين به يعتقدون أنه يتمتع بالخبرة والإلمام الواجب بموضوع الحماية الاجتماعية، ما قد يؤهله للنجاح في المهمة التي أسندت إليه، حيث يتوخى المغرب معالجة مشكلة ضعف الحماية الذي كشفت عنه الأزمة الصحية. حسن بوبريك البالغ من العمر 53 عاماً والمنحدر من مدينة أكادير الواقعة بجنوب المملكة، عرف باعتباره من رجال الدولة التكنوقراطيين، الذين يركزون أكثر على المهام التي يتولونها. عرف بوبريك تفاصيل التأمين والحماية منذ حوالي ثلاثة عقود، قبل أن يعينه العاهل المغربي، محمد السادس بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري يوم الخميس قبل الماضي، كي يصبح مديراً عاماً للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يُعنى بالتغطية الصحية وتقاعد العمال في القطاع الخاص. ويرنو المغرب إلى توسيع الحماية الاجتماعية، خاصة بعدما كشفت عنه الجائحة من خصاص على ذلك المستوى، فقد اضطرت الدولة إلى توفير مساعدة مالية لحوالي 950 ألفاً من العمال المتوقفين عن العمل أو الذين تعثرت أنشطتهم، كما وفر دعماً مالياً لأكثر من خمسة ملايين من الأسر التي يعمل أغلبها في القطاع غير الرسمي.

وكان عدد الأجراء المنخرطين في الصندوق، الذي يدير نظام التغطية الصحية الإجبارية ونظام تقاعد الأجراء في القطاع الخاص، قد وصل في 2019، إلى 3,54 ملايين أجير، كي تبلغ كتلة الأجور المصرح بها حوالى 17 مليار درهم (الدولار = نحو 9 دراهم)، غير أن التطور المتسارع لخدمات الصندوق تفضي إلى توقع نفاد مخزونه المالي من أجل مواجهة المعاشات في 2038، ما يدفع البعض إلى الدعوة إلى تسريع الإصلاح مع توسيع قاعدة المنخرطين في ظل ضعفها، مقارنة بعدد الأشخاص النشيطين في المغرب.

تخرج بوبريك من المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية بباريس، قبل أن يلتحق بشركة «بوكتل أند غاميل»، التي قضى فيها فترة قصيرة، ليلتحق بوزارة الاقتصاد والمالية في 1993، التي غادرها في 1996 إلى «صندوق الإيداع والتدبير»، الذراع الاستثمارية للدولة، الذي شغل فيه العديد من المناصب، فمن محلل مالي انتقل إلى أمينه العام، فالمدير العام لصندوق الإيداع والتدبير للتنمية. هذه التجربة أهلته كي يعيّنه الملك على رأس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في 2016، قبل أن يصبح مديراً عاماً للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي التحق بمقره الرئيسي، الأثنين الماضي، حيث نُظم حفل تنصيبه. وذهب وزير الشغل والدمج المهني، محمد أمكراز، خلال حفل التنصيب، إلى أن اختيار حسن بوبريك وتعيينه مديراً عاماً للصندوق «نابع من كفاءته ومساره المهني عن جدارة واستحقاق»، معدداً المناصب التي شغلها منذ حوالي ثلاثة عقود والتي لم تكن بعيدة عن مجال الحماية الاجتماعية.

يعتبر بوبريك أن تعيينه على رأس الصندوق يأتي في وقت يستعد فيه المغرب لإطلاق مشروع تعميم التغطية الاجتماعية، مؤكداً أن المؤسسة التي ستلعب دوراً مركزياً في ذلك المشروع يجب عليها الاستعداد لدمج الملايين من المغاربة في ذلك النظام الذي يتولى أمره. يُفترض بـبوبريك المساهمة عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في تعميم التأمين الإجباري على المرضى في أفق 2022، بالنسبة إلى حوالى 22 مليون شخص، وتعميم التعويضات العائلية بين 2023 و2024 بالنسبة إلى الأسر التي لا تستفيد منها، حيث يهمّ ذلك ثلاثة ملايين من الأسر وسبعة ملايين من الأطفال في سنّ الدراسة. وسيلقى على عاتق بوبريك قيادة توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، كي تستوعب في أفق 2025 خمسة ملايين من الأشخاص، الذين يمارسون عملاً دون أن يتوافروا على أي معاش، مع تعميم التعويض عن فقدان الشغل كي يستفيد منه في الخمسة أعوام المقبلة كل من له عمل قار.

يُجمع المراقبون الذين انتهدوا إلى تعيين بوبريك على رأس الصندوق، على أن الملفات التي سينكب عليها تحتاج إلى الكثير من السرعة في التنفيذ والشجاعة في اتخاذ القرار، في الوقت نفسه، الذي يفترض أن تمنح له وسائل العمل، كي ينفذ التصورات التي يكون قد كوّنها حول سبل تعميم الحماية الاجتماعية بمعية صناديق أخرى.

أخبار

تأجيل قضية اتهامات فساد لـ«سوناطراك» الجزائرية

أرجأت محكمة في العاصمة الجزائرية إعادة فتح ملف قضية فساد في شركة المحروقات الحكومية «سوناطراك 1» تورط فيها المدير العام السابق محمد مزيان مع نجليه، و15 شخصاً متهمين في قضايا تخص إبرام صفقات مخالفة للقانون والحصول على امتيازات وعلاوات غير قانونية. واستجابت هيئة المحكمة لطلب تأجيل قدمه فريق الدفاع بسبب غياب ممثلين عن الشركات الأجنبية المتهمة في القضية نفسها، نتيجة الأزمة الوبائية وغلق الحدود الجزائرية، ما أدى إلى تعذر تنقلهم إلى الجزائر. يأتي ذلك بعدما قررت المحكمة العليا إعادة المحاكمة في هذه القضية، وقبول طعن بالنقض في الأحكام السابقة التي صدرت في 2 فبراير/ شباط 2016، والتي تضمنت إدانة المدير العام السابق لـ«سوناطراك» محمد مزيان بـ8 سنوات سجن موقوفة النفاذ، و6 سنوات سجن في حق نجله الذي يدير شركة استفادت من صفقات غير قانونية من «سوناطراك».

إضافة إلى أحكام أخرى تتراوح بين 18 شهراً وست سنوات سجن وغرامات مالية في حق 10 متهمين آخرين، فيما استفاد 7 متهمين من البراءة. يشير ملف القضية إلى أن «سوناطراك» أبرمت صفقة مشبوهة مع المجمع الإيطالي «سيبام» في إطار مشروع أنجاز أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وسردينيا في إيطاليا، لنقل الغاز الطبيعي من حقل حاسي الرمل جنوبي الجزائر إلى إيطاليا والمقسم إلى 4 أقسام حيث وقعت في هذه الصفقة عدة مخالفات.

جلوبل أباك لتجارة النفط تطلب تجميد أقساط الديون

تقدمت شركة جي بي جلوبل أباك لتجارة النفط بطلب إلى المحكمة العليا في سنغافورة لتجميد أقساط الديون لمدة ستة أشهر ريثما تسعى شركتها الأم لإعادة هيكلة ديون تتجاوز قيمتها مليار دولار، وذلك وفقا لما قاله مدير بالشركة ومحامون وحسبما أوضحت وثيقة قضائية.

وفي يوليو/ تموز الماضي، قالت الشركة الأم جي بي جلوبل، وهي شركة عالية كبرى في مجال تجارة النفط ووقود السفن مقرها الإمارات، إنها ستعيد هيكلة ديون المجموعة من خلال بيع أصول بعد أن قلصت بنوك الائتمان المتاح لها. وتنضم جي بي أباك، التي تخلفت عن سداد أقساط قروض في الشهور الأخيرة، إلى سلسلة من الشركات التي تخلفت عن سداد الالتزامات في قطاع تجارة النفط الأسيوية في أعقاب انهيار أسعار النفط في العام الماضي.

بورصة إسطنبول 2020: أرباح بأرقام قياسية

قال المدير العام لسوق إسطنبول للأوراق المالية (بورصة إسطنبول) محمد هاكان أتيلا، إن 2020 كان عاما ناجحا في تاريخ البورصة، بتحقيقه زيادة في الأرباح الصافية 43 بالمئة. وأوضح أتيلا في بيان أمس، إن الدخل التشغيلي للبورصة بلغ 2,5 مليار ليرة (357 مليون دولار). بينما تجاوزت قيمة الأرباح الصافية 1,4 مليار ليرة (نحو 200 مليون دولار). وأضاف أن البورصة تغلبت على العقبات وتجاوزت الأهداف في العام الماضي، محققة أعلى تداول وأعلى قيم للمؤشر في جميع الأسواق. وأشار إلى أن بورصة إسطنبول حققت رقما قياسيا جديدا في تاريخها، لافتا إلى ارتفاع أعداد المستثمرين بنسبة 64 بالمئة ليتجاوز مليوني مستثمر.

معيشة

40% تراجعاً في إنفاق الكويتيين

أكد تقرير حديث للشبكة المصرفية للخدمات المالية، تراجع إنفاق الكويتيين في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي إلى 1,44 مليار دولار بنسبة انخفاض تقدر بـ40% مقارنة بشهر ديسمبر/ كانون الاول الماضي

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تراجع إنفاق المواطنين الكويتيين بنحو 40%، خلال شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، بالمقارنة مع شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 2020. وحسب تقرير حديث للشبكة المصرفية للخدمات المالية، تراجع إنفاق المواطنين في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي إلى 1,44 مليار دولار.

وأشار التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» إلى أن إنفاق الوافدين إلى دولة الكويت عن الفترة انخفض بنسبة 60% خلال شهر يناير. وعلق الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى على هذا التراجع الحاد قائلا لـ«العربي الجديد» إن تراجع الإنفاق بالنسبة للمواطنين أو المقيمين يأتي نتيجة أسباب مختلفة، أهمها حالة القلق والمخاوف بشأن تفشي الموجة الثانية من فيروس كورونا والتي دفعت مجلس الوزراء الكويتي إلى تشديد القيود من جديد.

وأضاف الموسى أنه يتوقع أن ينخفض الإنفاق بنسبة أكبر خلال شهر فبراير/ شباط الجاري، بسبب القيود الجديدة التي فرضتها الحكومة، مشيراً إلى أن استمرار إغلاق العديد من الأنشطة التجارية سيتسبب في خسائر كبيرة للاقتصاد الكويتي بشكل عام. وأوضح أن هناك مخاوف كبيرة من إمكانية العودة إلى الأوضاع السابقة التي شهدتها الكويت خلال الفترة التي أعقبت تفشي فيروس كورونا عندما تم فرض حظر التجول الجزئي، ثم الحظر الشامل، وهو ما تسبب في خسائر فادحة، فضلا عن تفاقم البطالة، خصوصا بين الوافدين الذين تم تسريحهم من أعمالهم بأعداد كبيرة.

وقررت الحكومة الكويتية في وقت سابق، تشديد القيود والإجراءات لمواجهة الموجة الجديدة من الإصابات بفيروس كورونا، حيث أمرت بغلق العديد من الأنشطة التجارية والمجمعات والمولات وصالونات الحلاقة وصالونات التجميل والأندية الصحية والرياضية وغيرها من الأنشطة.

إلى ذلك، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت محمد الهاجري، أن تراجع الإنفاق في الكويت بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية سيكون بمثابة جرس إنذار للحكومة الكويتية التي تواصل تشديد الإجراءات الاحترازية، وفي ظل القرارات المتخبطة التي تضر بأصحاب الأنشطة التجارية.

وأبدى الهاجري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، استغرابه من تراجع إنفاق المواطنين والمقيمين، موضحا أن القدرات الشرائية بدأت تتراجع بشكل كبير.

وأكد الهاجري أن غالبية المواطنين لم تتأثر أوضاعهم بصورة كبيرة، حيث تواصل الحكومة سداد رواتبهم حتى في ظل استمرار غلق الأنشطة والأعمال التجارية، متوقعا في الوقت نفسه أن يتزايد الإنفاق خلال الأشهر المقبلة مع تخفيف الإجراءات التي فرضتها الحكومة.

وكان المئات من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت قد نظموا اعتصاما للاحتجاج على القرارات الحكومية وغلق الأنشطة التجارية مثل أعمال «الصالونات والأندية الصحية والرياضية وغيرها من الأنشطة» حيث أكدوا أن القرارات الأخيرة بمثابة الضربة القاضية للاقتصاد. وقال العديد من ملاك الأنشطة التجارية إنهم مستمرون في أعمالهم، ولن يمتثلوا للإغلاق الحكومي. وكان رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، قد تفاعل مع أزمة أصحاب المشروعات الصغيرة، حيث استقبل عددا من القائمين على العديد من الأعمال التجارية، لنقل رسائلهم إلى رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

رُكود في الأسواق بسبب كورونا (ياسر الزيات/ فرانس برس)

أسواق

سورية: غلاء قياسي للسلع الغذائية

عدنان عبد الرزاق

تستمر أسعار السلع والمنتجات الغذائية بالأسواق السورية بالارتفاع، لتسجل هذه الأيام أعلى أسعار منذ انطلاق الثورة عام 2011، متأثرة، بحسب اقتصاديين، بتراجع سعر صرف الليرة، الذي سجل أدنى سعر له على الإطلاق (3400 ليرة للدولار). كما ساهمت ورقة 5000 الجديدة في زيادة العرض النقدي للعملة السورية، وبالتالي التضخم في الأسواق، حسب تجار.

وكانت وزيرة الاقتصاد السابقة بالنظام السوري لمياء عاصي قد أرجعت سبب ارتفاع الأسعار إلى طرح ورقة الـ5000 ليرة، مستبعدة في الوقت نفسه زيادة الرواتب عبر آلية التمويل بالعجز، لأن زيادة الرواتب تكون عادة من هوامش في الموازنة، أو وفورات من زيادة أسعار المشتقات النفطية أو تمويل بالعجز، والآلية الأخيرة لا تفيد بشيء، بل تؤدي لزيادة كبيرة بالأسعار، بحسب تعبيرها.

وتضيف الوزيرة السابقة، خلال تصريحات صحافية أول من أمس، أنها لا تؤمن بمصطلحات السعر الوهمي أو العوامل النفسية بالنسبة لسعر الصرف، لأن مبدأ السوق هو العرض والطلب، وهذا يعني أن زيادة عرض الكتلة النقدية تؤدي لانخفاض قيمة العملة وارتفاع قيمة السلع.

ومن جانبه، أكد الاقتصادي السوري أسامة القاضي، لـ«العربي الجديد»، أن هناك عوامل أخرى لحالة الغلاء التي تعاني منها السلع الضرورية، منها «استمرار تصدير السلع والمنتجات السورية، وأهمها الخضر والفواكه» للخارج، وحرمان السوريين من إنتاج بلادهم، وتركهم لفوضى الأسواق وتراجع حكومة بشار الأسد عن الرقابة على الأسواق. وتضاعفت خلال الفترة الأخيرة أسعار الزيوت والسمنة بالأسواق، ليسجل سعر كيلوغرام السمن النباتي 6 آلاف ليرة والسمن البقري 20 ألف ليرة، وبلغ سعر كيلوغرام زيت الزيتون أعلى سعر بتاريخ البلاد، متخطياً بحسب مصادر خاصة من دمشق، 8 آلاف ليرة سورية.

ودفع ذلك حكومة الأسد إلى طرح الزيت النباتي بصالات مؤسسات التجارة الحكومية بأسعار منافسة، بحسب تصريحات مدير شركة زيوت حماة النمويني الارتفاع الأكبر بالأسواق السورية من 10 سنوات، إذ وصل سعر كيلوغرام الأرز المصري، ولأول مرة، إلى 3300 ليرة، وتجاوز سعر كيلوغرام العدس 2000 ليرة. وطاول ارتفاع الأسعار اللحوم، ليسجل الفروج أعلى سعر، بحسب المصادر من دمشق، بعد تخطيه 6 آلاف ليرة للكيلوغرام الواحد. ولم تسلم الخضر والفواكه من حمى الأسعار المرتفعة بعد تراجع سعر الليرة وتأثر الزراعات المحمية بموجات الصقيع، واستمرار حكومة الأسد بالتصدير لدول الجوار. كما كشف رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة فايز قسومة أن نحو 700 طن من الخضار والفاكهة تصدر يومياً، مبيناً خلال تصريحات أخيراً، أن 200 طن من الخضار تصدر إلى العراق، و500 طن تصل إلى دول الخليج عبر معبر نصيب الحدودي مع الأردن. المهندسة الزراعية بتول أحمد، تقدم سبباً آخر لزيادة الأسعار، حيث تقول لـ«العربي الجديد»، إن موجات الصقيع التي شهدتها مدن الساحل السوري، الأشهر بالزراعات المحمية، أثرت على كميات الإنتاج وحتى على نوعيته، وربما «هذا السبب وراء ارتفاع عرض منتجات الزراعات المحمية، فاصولياء، فليفلة، بندورة، خيار، وباذنجان»، لكن استمرار التصدير إلى دول الجوار هو الذي زاد من الخلل بالأسواق. وتضيف المهندسة أن موجة البرد والعاصفة الآن ستزيد من تراجع الإنتاج الزراعي بالبيوت البلاستيكية، «ما يعني قلة عرض وارتفاع أسعار»، مبينة أن تكاليف الزراعات المحمية مرتفعة جداً بسورية، نظراً لارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة وأجور العمالة وحتى العبوات الفارغة. وحول تناسب أسعار المنتجات الزراعية مع دخل السوريين، تقول بتول أحمد: «لا يمكن الحديث عن أي مقارنة بين دخل السوريين وإنفاقهم، لأن ارتفاع الأسعار حوّل أكثر من 96% من السوريين إلى فقراء». وكان تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، قد أشار، أول من أمس، إلى أن حوالي 60% من السكان في سورية يعانون من أنعدام الأمن الغذائي، في أسوأ حالة أمن غذائي شهدتها البلاد.

ووفق التقرير الأممي، فإن 12,4 مليون شخص سوري بالداخل يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهذه تعد أعلى نسبة سجلت على الإطلاق، بحسب تقرير برنامج تاريخها. لافتاً إلى ارتفاع أعداد المستثمرين بنسبة 64 بالمئة ليتجاوز مليوني مستثمر.

طاقة

تسببت العواصف الثلجية في انهيار بنية شبكات الطاقة في ولاية تكساس الأميركية الغنية بالنفط، حتى أضحت شبيهة ببلدان أفريقية بعد لجوء السكان لبدائل بدائية، بينما تمتد الأزمة إلى القمح واللقاحات وإمدادات الغاز، ليس في الولاية وحدها وإنما في باقي أميركا

انهيار الطاقة الأميركية

مارد النفط الصخري يتجمد والأزمة تمتد للقمح واللقاحات

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في أسبوع قارس البرودة على غير العادة، تسببت العواصف الثلجية في انهيار البنية التحتية لشبكات الطاقة في ولاية تكساس الأميركية التي تستحوذ على أكثر من ثلث إنتاج النفط في الولايات المتحدة، ما تسبب في خسائر اقتصادية ضخمة للولاية وللاقتصاد الأميركي، لتمتد تداعيات الأزمة إلى عقود القمح وتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وحتى تجارة التجزئة عبر الإنترنت. وأضحت تكساس في أيام معدودة شبيهة بالعديد من بلدان العالم الثالث التي تشهد انقطاعات متكررة في الكهرباء عن ملايين الأسر على مدار اليوم، ولجوء السكان لحلول بدائية لتوفير التدفئة والطعام، فيما حظر مسؤولو تكساس بيع الغاز الطبيعي إلى الولايات الأخرى.

ومع استمرار الكارثة، حذر محللون من أن ما يحدث يمثل جرس إنذار لوقوع أزمة طاقة، يمكن لها أن تطاول عدداً كبيراً من الولايات الأميركية الأخرى خلال الفترة المقبلة.

وبقي نحو مليوني أميركي في تكساس محرومين من الكهرباء حتى أمس، الخميس، وأكدت الشركة المزودة للكهرباء في الولاية أن 200 ألف منزل لا تزال محرومة من الكهرباء، فيما قد تتواصل انقطاعات التيار لوقت أبعد. ولجأ سكان هيوستن، وهي أكبر مدن الولاية، إلى كنيسة «لايكوود» يوم الأربعاء، هرباً من البرد، ونتيجة انقطاع الكهرباء، فيما قال النائب الديمقراطي السابق في تكساس بيتو أورورك لقناة «أم أس أن بي سي»، إنه «كان ممكناً التحصن ضد كل تلك الصعوبات»، معتبراً أن «تكساس ليست بعيدة عن أن تكون ولاية فاشلة».

وسارعت السلطات في الولاية لتقصي أسباب حدوث الأزمة وانقطاع التيار عن ملايين المواطنين في الولاية التي اعتبرت لسنوات مركزاً للطاقة في أميركا الشمالية، وخاصة أن شبكة الطاقة فيها لديها نوع من الاستقلالية عن بقية الولايات الأميركية، الأمر الذي نزعت إليه السلطات في الولاية للتهرب من اللوائح الفيدرالية التي تفرض قدرات تمكنها من التعامل مع الطقس شديد البرودة.

ونقلت شاشات الأخبار طوابير المواطنين أمام المحال لشراء أكياس توفر لهم التدفئة التي يحتاجون إليها، بعيداً عن التيار الكهربائي وأعطالها، كما زجاجات مياه الشرب، بعدما تسبب انقطاع التيار الكهربائي في انقطاع المياه عن بعض البيوت بسبب تجمد أنابيب المياه. وترتب على انقطاع التيار الكهربائي خسائر اقتصادية ضخمة بالنسبة للولاية وللاقتصاد الأميركي، حيث انخفض إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بنسبة 40%، بعد تراجع إنتاج حقل برميان، أكبر وأهم حقول إنتاج النفط الأميركي، بنسبة تقترب من 80%.

وقلصت شركة أوكسيدنتال بتروليوم تسليم شحناتها، وأغلقت شركة شيفرون بعض آبارها، وأوقفت شركة كيميكال ميكرز العمل بمصانعها على خليج المكسيك، وتوقفت تماماً عمليات التكسير الهيدروليكي.

وبعد تأكد مسؤولي الشركات من ضخامة الخسائر التي تكبدوها، بات أكبر أمل لديهم هو انتهاء الأزمة في أقرب وقت، خوفاً من تضاعف الخسائر.

ووصف بول سانكي، من مركز سانكي للأبحاث، ما يحدث في تكساس بأنه «أكبر كثيراً مما يعتقد الكثيرون»، مؤكداً في مذكرة نشرها على موقع المركز، أن ما يحدث في الولاية هو أزمة عالمية، كونه أكبر انقطاع للطاقة في تاريخ الولايات المتحدة، ولأنه يحدث في منتصف شتاء شديد القسوة على مستوى العالم.

وأضاف سانكي «ترقبوا، فالأزمة ما زالت في بداياتها، وانقطاع بهذا الحجم في ولاية تكساس هو مؤشر عالمي، لا في الولاية وحدها». ومن المعروف أن سوق الطاقة في الولايات المتحدة وحوض الأطلسي بأكمله يعتمد على تكساس والجزء المطل على ساحل الخليج في الولايات المتحدة، ويمثل تراجع الإنتاج هناك ضربة قوية لاستعادة القطاع لقدرته التي تعطل أغلبها خلال العام الماضي مع انهيار أسعار النفط عالمياً.

وتسبب تعطل الكثير من مصادر الطاقة في تكساس خلال الأيام الماضية، في إحداث ارتباك في قطاعي النفط والغاز، حيث تراجع إنتاج النفط الخام بمقدار 4 ملايين برميل يومياً، وهو ما لم يحدث في أي وقت سابق، وفقاً للتجار والمسؤولين التنفيذيين في الصناعة ممن لديهم معرفة مباشرة بالعمليات. وفي السياق نفسه، انخفض إنتاج الغاز إلى أدنى مستوى منذ عام 2017، وأغلقت شركتا سينجو بتروليوم كورب، وخطوط أنابيب بليزنز أول أميركان، وقوعهما تحت حالة القوة القاهرة، التي تسمح للشركات الأميركية بعدم الالتزام بتسليم الكميات التي تم الاتفاق عليها.

وفي إشارة إلى حجم التأثير الذي يمكن أن يطاول الولايات الأخرى، حظر جريج أبوت، حاكم ولاية تكساس، مبيعات الغاز الطبيعي خارج حدودها، وقالت شركة تشنيير إينرجي، أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، إنها ستخفض مؤقتاً تصدير واستهلاك الغاز الطبيعي والكهرباء لمساعدة شبكات الطاقة في تكساس.

وفي ظل معاناة الملايين من البرد القارس وانقطاع الكهرباء والمياه، سيكون هناك مستفيدون من الأزمة لحصد المزيد من المكاسب، خاصة منتجي الغاز والطاقة عموماً.

ويقول شريف نافع، المدير السابق في شركة هالبيرتون للطاقة، والرئيس التنفيذي في شركة SEVEN DRILLING TECHNOLOGY لتقنية الحفر، إن «بعض الشركات ستستغل الانقطاعات لزيادة الأسعار»، مضيفاً أن السبب المعلن هو توقف مولدات الطاقة التي تعمل بالنفط ومولدات الطاقة الهوائية نتيجة تجمدها، «ما يعني أنهم سيعملون على تطوير المحطات، وإذا حدث ذلك فسوف يكون سبباً لزيادة أسعار الكهرباء». وأكد نافع، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أسعار النفط ترتفع عادة في أوقات البرودة الشديدة بفعل زيادة الطلب، وهو ما نشهده حالياً، وهذا معناه أن أسعار النفط والكهرباء في طريقها للزيادة في الولايات المتحدة».

> إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة انخفض بنسبة 40%

وعالمياً زادت أسعار النفط لتبلغ أعلى مستوياتها في 13 شهراً، أمس، إذ شهدت الأسواق عمليات شراء جديدة بفعل مخاوف من أن الطقس البارد المفاجئ في تكساس قد يعطل إنتاج الخام الأميركي لأيام أو ربما لأسابيع.

وتجاوز خام برنت 65 دولاراً للبرميل، ملامساً أعلى مستوياته منذ 20 يناير/ كانون الثاني 2020. ولامست العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي مستوى 62 دولاراً للبرميل، مسجلة أعلى مستوياتها منذ الثامن من يناير 2020.

وبحسب محللي وود ماكنزي، فإنه جرى فقد قرابة مليون برميل يومياً من إنتاج الخام، وقد تستغرق استعادته بالكامل أسابيع.

وقال تشيوكي تشين، كبير المحللين لدى صنودرد تريدينج، إنه علاوة على ذلك، فإن سحبا أكبر من المتوقع لمخزونات النفط الأميركية عزز المخاوف بشأن الإمدادات. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت 5,8 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 12 فبراير/ شباط الجاري إلى نحو 468 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاض 2,4 مليون برميل.

وتلقى ارتفاع سعر النفط في الأشهر الأخيرة الدعم أيضا من شح الإمدادات العالمية، ما يرجع بدرجة كبيرة إلى تخفيضات الإنتاج التي تقوم بها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، ومنتجون حلفاء في مجموعة أوبك+ التي تضم روسيا.

ولم تقتصر تداعيات أزمة الطاقة الناجمة عن عواصف الثلوج في تكساس على توفر الكهرباء والوقود، بل امتدت إلى قطاعات أخرى، حيث ارتفعت أسعار القمح في العقود الآجلة، كما ألغت متاجر أمازون الشهيرة شحن بضائعها من البيتوي إلى تكساس، وتأخرت شحنات لقاح فيروس كورونا، بسبب تراكم الثلوج على الطرق وارتفاعات تعوق الحركة وتمنع مرور الشحنات.

وأكد جيف زينتس، منسق مكافحة وباء كوفيد ـ 19 في البيت الأبيض، أن الطقس البارد أثر على حملة التلقيح على خلفية إغلاق بعض مراكز التطعيم. وارجأ الرئيس جو بايدن زيارة كانت مقررة، أمس، إلى مصنع بإعادة تمويل المؤسسات المتعثرة، وهذا ما يعني مواصلة استنزاف الأموال في مشاريع ليس لها أولوية ولا مردود اقتصادي سريع في الوقت الذي ينبغي فيه أن يُحسب لكل دينار يخرج ألف حساب، خصوصاً في ظل أزمة السيولة الخانقة.

كما تمّ إنشاء، صندوق للكفالة المشتركة بهدف ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ومرافقة المؤسسات التي يتعذّر عليها سداد قروضها من خلال تحصيل تلك الديون البنكية المستحقة لديها بعد تحويل الحقوق التي تحوزها البنوك إلى الصندوق، وذلك بموجب نص المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. والسؤال المطروح بقوّة هنا هل هناك غطاء، مالي كاف لدعم هذا الصندوق الذي يواجه نسبة تعثر تتجاوز الخطوط الحمراء، والمُقدّرة بأكثر من 70 بالمائة من المشاريع المتعثّرة مالياً؟ ثم يبقى إنشاء ذلك الصندوق مجرّد خطوة لتجميع الديون في جهة واحدة بدلاً من وجودها في عدّة جهات. الجزائر تقف حالياً على حافة انهيار اقتصادي كارثي لا يحتمل تحقيق غايات سياسية بأدوات اقتصادية، فأرقام المؤشرات الاقتصادية وحدها لديها حكاية رعب لتسردها على مسامع صنّاع القرار، حيث تضمّن مشروع موازنة الجزائر لعام 2021 تخفيضاً لقيمة الدينار الجزائري يصل إلى 5 بالمائة سنوياً، ليصبح سعر صرف هذه العملة المحلية مقابل الدولار الواحد مقارباً لـ142,20، 149,31 و156,78 ديناراً في 2021، 2022 و2023، على التوالي.

وليس غريباً أن يفقد ذلك الدينار الكثير من قيمته بشكل متسارع في ظلّ اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط التي تراجعت بدورها بنحو 10 مليارات دولار في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وكذا جمود قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات نتيجة طريق الريع الطويل الذي تسلكه الجزائر والذي عوّدها على استيراد حتى أعواد الثقاب وتنظيف الأسنان.

ونظراً للإفراط في الأتكال على الاستيراد وعدم تطوير الصادرات خارج المحروقات، انزلق احتياطي العملات الأجنبية إلى 60 مليار دولار في مارس/ آذار 2020، والذي سيصل، حسب توقّعات الحكومة، إلى 46,84 مليار دولار في نهاية عام 2021، بالإضافة إلى العجز في الميزانية الذي سيصل إلى 22 مليار دولار في عام 2021، وفقاً لتوقّعات الحكومة، التي عادة ما تكون غير صائبة وأكثر تفاؤلاً من الأرقام الواقعية الصادمة.

خلاصة القول إنّ وكالة «أونساج» ـ سواء في حلّتها القديمة أو الجديدة، لن تكون إلّا وسيلة اقتصادية لرأب الصدع مع الشباب في حقل السياسة، ولن تُؤتي أكلها اقتصادياً ما لم تتوفّر الشفافية والمساءلة والبيئة المستقرّة والملائمة للقيام بالأعمال.

امرأة تستخدم الحطب في التدفئة بعد انقطاع الكهرباء (Getty)

بايدن يبحث أزمة الرقائق

قالت متحدثة باسم البيت الأبيض، إن كبار مسؤولي الإدارة الأميركية المعنيين بالاقتصاد والأمن القومي يكثفون جهودهم لمساعدة قطاع صناعة السيارات على مواجهة نقص متزايد في رقائق أشباه الموصلات، الذي أجبر الشركات على تقليص الإنتاج. وأضافت المتحدثة، وفق وكالة رويترز، أن إدارة الرئيس بايدن عقدت اجتماعات مع شركات السيارات والموردين لتحديد نقاط الاختناق بسلسلة الإمداد، وحثت الشركات على العمل بتعاون من أجل مواجهة النقص.

استهلاك الصينيين يقفز 29% في عيد الربيع

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي خلال عطلة العام التقليدي الصيني الجديد بشكل ملحوظ، وفقا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة التجارة، لتقفز المبيعات المجمعة لشركات التجزئة والتموين بنحو 29% على أساس سنوي، مسجلة 821 مليار يوان (127,5 مليار دولار) خلال أسبوع عيد الربيع.

وتجاوزت المبيعات عبر الإنترنت 122 مليار يوان خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت مبيعات طلب الطعام عبر الإنترنت بنسبة 135%، مقارنة بعطلة عيد الربيع في العام الماضي، وفق البيانات التي أوردتها وكالة شينخوا، أمس الخميس، حيث طلب المزيد من الصينيين وجبات جاهزة لآكل، من خلال منصات التجارة الإلكترونية أو منصات توصيل الأغذية عبر الإنترنت. وذكرت وزارة التجارة أن مبيعات المنتجات المتعلقة بعشاء ليلة رأس السنة الجديدة التقليدي زادت بنسبة 54,9% على أساس سنوي خلال العطلة. ويعد عيد الربيع أو العام التقليدي الصيني الجديد مناسبة هامة للم شمل الأسر الذي وافق 12 فبراير/شباط من العام الحالي، وقد شجعت العديد من الأماكن في جميع أنحاء الصين السكان والعمال المهاجرين على البقاء في مكانهم لقضاء العطلات، للحد من تدفقات تنقل الأفراد والحد من انتشار فيروس كورونا.

(شينخوا)

تزايد الإقبال على التجارة الإلكترونية خلال المناسبات (Getty)

مديرو سامسونغ يربحون من الحرب التجارية

مبيعات سامسونغ ترتفع (فرانس برس)

ارتفعت رواتب المسؤولين التنفيذيين في شركة سامسونغ للإلكترونيات الكورية الجنوبية بمقدار أكثر من الضعف، وذلك بفضل مساهمتهم في تحقيق الشركة فائضا قدره 36 تريليون وون (30,4 مليار دولار)، خلال العام الماضي، في ظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتفشي فيروس كورونا الجديد عالميا.

وذكرت سامسونغ، في تقرير قدمته إلى لجنة الخدمات المالية وبورصة كوريا، وفق وكالة يونهاب للأنباء، أمس الخميس، أن المبلغ الإجمالي للرواتب التي دفعتها الشركة إلى 11 مسؤولا تنفيذيا بلغ 33,7 مليار وون (30,4 مليون دولار). ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ضعفين بالمقارنة بعام 2019، حيث دفعت سامسونغ إلى العدد نفسه من المسؤولين التنفيذيين 17,9 مليار وون.

ويشمل الـ11 مسؤولا تنفيذيا 5 مديرين داخليين و6 مديرين خارجيين، وفي العادة يتم تحديد الرواتب للمديرين الخارجيين، بيد أنه بالنسبة لرواتب المديرين الداخليين، فإنها تستند إلى مكافآت مثل الحافز المستهدف وحافز الأداء.

ووصلت الأرباح التشغيلية لسامسونغ إلى 35,9 تريليون وون في العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 29,6% عن عام 2019، ووصلت مبيعاتها إلى 236,8 تريليون وون، بزيادة 2,78% على أساس سنوي.

(يونهاب)

كورونا يكبد إيرباص وبوينغ خسائر كبيرة

باريس ـ **العربي الجديد**

تكبدت مجموعتا إيرباص الأوروبية وبوينغ الأميركية لصناعة الطائرات خسائر كبيرة خلال عام 2020، بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد التي أدت إلى تراجع الطلب على الطائرات في ظل انحسار حركة السفر عالميا.

وأعلنت إيرباص، أمس الخميس، عن خسارة صافية قدرها 1,1 مليار يورو، بينما تكبدت منافستها الأميركية العملاقة «بوينغ» خسائر بقيمة 11,9 مليار دولار، متأثرة بجانب كورونا بالمشاكل المتعلقة بطائرتها «737 ماكس» وتأخير تسليم أولى طائرات «أكس777» في نهاية 2023.

وتأتي خسائر «إيرباص» في 2020 لتضاف إلى خسائر بقيمة 1,4 مليار يورو، تكبدتها في 2019 ليس بسبب تراجع الطلبيات وإنما لدفع غرامة قدرها 3,6 مليارات يورو في قضية فساد. وادى تراجع حركة النقل الجوي في العالم تحت تأثير القيود التي فرضت على السفر إلى خسائر لشركات الطيران. ونتيجة لذلك، انخفض حجم مبيعات المجموعة بنسبة 29% إلى 49,9 مليار يورو. وقالت إيرباص إن ذلك يعكس «صعوبة السوق التي تؤثر على نشاط الطائرات التجارية»، موضحة أنها سلمت 566 طائرة في 2020 تشكل ثلث ما قامت بتسليمه في 2019.

وفي إشارة إلى أنها لا تتوقع انتعاشا فوريا للسوق، قالت المجموعة إنها تتوقع في 2021 تسليم «العدد نفسه الذي سلمته في 2020 من الطائرات التجارية».

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة غيوم فوري في بيان إن «نتائج 2020 تدل على متانة إيرباص في الأزمة الأكثر حدة في الصناعات الجوية».

وأضاف أنه «ما زال هناك الكثير من الشكوك بشأن صناعتنا في 2021 لأن الوباء يواصل التأثير على حياتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا» وكما حدث العام الماضي، قالت المجموعة إنها لن تعرض توزيع أرباح للعام 2020. وللتكيف مع حركة النقل الجوي بين 2023 و2025 والتي يتوقع أن تعود إلى ما كانت عليه في 2019، مع استثناف الرحلات المتوسطة المدى أولا، خفضت المجموعة في الربيع وتيرة إنتاجها بنسبة 40%، لكنها تنوي زيادة إنتاجها من الطائرات ذات الممر الواحد هذا العام. وعلى الرغم من تراجع تسليم الطلبيات في 2020 بسبب رغبة بعض الشركات في تأجيلها من أجل الاحتفاظ بسيولة بانتظار أيام أفضل، تمكنت إيرباص من تحقيق إيرادات تبلغ 1,7 مليار يورو، لكن نفقات عدة جاءت لتفضي إلى الخسارة النهائية، وفق وكالة فرانس برس، فقد خصصت 1,2 مليار يورو لتمويل خطة إعادة هيكلتها وسجلت كلفة تبلغ 385 مليون يورو مرتبطة بإنهاء برنامج الطائرات العملاقة «إيه380» و480 مليونا أخرى لعمليات إعادة تقييم مرتبطة بالمحاسبة.

تجميع قطع من طائرات إيرباص في مصنع بالصين (Getty)

رؤية

دعم الشباب الجزائري وغايات السياسة

سهام معط الله

حظيت مشاريع الشباب الجزائري بدعم مالي سخيٍّ وقروض وصلت قيمة الواحد منها في العديد من الحالات إلى 80 ألفَ دولار من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المعروفة بـ«أونساج»، والتي أصبح اسمها رسمياً «الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية» وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. ليتغيَّر بذلك أيضاً هدفها من دعم الشباب في شتَّى أنواع المشاريع التجارية والاقتصادية إلى التركيز على دعم وتمويل مشاريعهم المقاولاتية على وجه التحديد.

وتتمّ هذه الخطوة التي كان يُفترض القيام بها منذ بداية الألفية الثالثة، عن الاصطدام بواقع عدم جدوى توزيع المال العام على مشاريع لا طائل منها سوى الديون من جهة، وضرورة بثّ روح المقاولاتيّة في أوساط الشباب الجزائري لتحقيق النقلة النوعية من ذهنية الريع والاتكالية إلى ثقافة الاستثمار من جهة أخرى.

بعد إجراء عملية جرد دقيقة شملت 398 ألف مشروع مستفيد من تمويل مُقدَّم من طرف الوكالة المعروفة سابقاً بـ«أونساج»، تبيَّن أنّ أكثر من 70% منها تعاني من أزمة مالية، بحسب تصريحات الوزير المنتدب المكلّف بالمؤسسات المصغرة نسيم ضيافات، إضافة إلى وجود 90 ألف مشروع في حالة تعثُّر تام وإفلاس، ما دفع أصحابها حالياً إلى المطالبة بمسح وإسقاط ديونهم المتعثرة وعدم متابعتهم قضائياً.

لقد تعاملت حكومة الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة مع مطالب مماثلة بتساهل كبير بهدف شراء السلم الاجتماعي واستمالة الشباب مالياً وترسيخ نظام الريع، وما غرّ تلك الحكومة لاستباحة المال العام والاستهتار به والتهاون في حفظه هو الوضع المالي المريح نسبياً آنذاك والمفقود حالياً بسبب انخفاض أسعار النفط واستمرار جائحة كورونا.

لا يخفى على أحد أنّ التمويل الممنوح من قبل وكالة «أونساج» كان بمثابة أداة اقتصادية لتحقيق غايات سياسية في خضمّ ثورات الربيع العربي والتمسُّك بالكراسي على حساب المصلحة العامة التي تتعارض تماماً مع توجيه الموارد المالية المتاحة للدولة إلى مشاريع غير مجدية من الناحية الاقتصادية وبلا قيمة مضافة وإصدار قرارات تفيد بإعفاء جزئي أو كلّي من الديون المترتّبة على المستفيدين من تمويل تلك الوكالة دون الرجوع إلى الشعب، المالك الحقيقي للمال العام.

وليس غريباً أن يسود العبث بمال الشعب والأجيال القادمة في أبشع تجلياته عندما تغيب الثنائية التي تُرعب جميع المسؤولين والمتمثلة في الشفافية والمساءلة، ويصبح تقديم المعلومات المغلوطة وإخفاء الأرقام الحقيقية لحجم الأموال التي تُصرف في غير محلها أمراً عادياً وفعلاً مألوفاً، حيث لم تتجاوز النسبة التي صرَّحت بها مديرة وكالة «أونساج» حول المؤسسات المستفيدة من تمويل الوكالة والعاجزة عن سداد ديونها الـ10%. وهذا ما كان سبباً رئيسياً في إقالتها بعدما اتَّضح أنّ النسبة الحقيقة تتخطى الـ70%. وهي نسبة صارخة تُزيح الستار عن اختلالات كبيرة وتجاوزات خطيرة وقرارات محبوكة سياسياً وسياسات غير مدروسة اقتصادياً.

وها هي وكالة «أونساج» التي فشلت في أداء مهمتها اقتصادياً، تكتسي حلّة جديدة الآن وتتزيَّن باسم جديد لتُعطي طابعاً مقاولاتياً متماشياً ظاهرياً مع خطة النهوض بالقطاعات الإنتاجية والصناعية. وما بين الظهر الحديد والجوهر القديم ستتكرّر التجربة السابقة نفسها مع المؤسسات الصغيرة والناشئة، وكأنّ الوضعية المالية المزرية للبلاد تسمح بمزيد من التجارب والتسيُّب في إنفاق المال العام، حيث ستمنح هذه الوكالة الجديدة قروضاً قد تصل قيمتها إلى 10 ملايين دينار جزائري، أي ما يعادل 75218 دولاراً، وقد أسقطت شرط البطالة في ملفات الراغبين بالحصول على الدعم، وسمحت بإعادة تمويل المؤسسات المتعثّرة، وهذا ما يعني مواصلة استنزاف الأموال في مشاريع ليس لها أولوية ولا مردود اقتصادي سريع في الوقت الذي ينبغي فيه أن يُحسب لكل دينار يخرج ألف حساب، خصوصاً في ظل أزمة السيولة الخانقة.

كما تمّ إنشاء، صندوق للكفالة المشتركة بهدف ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ومرافقة المؤسسات التي يتعذّر عليها سداد قروضها من خلال تحصيل تلك الديون البنكية المستحقة لديها بعد تحويل الحقوق التي تحوزها البنوك إلى الصندوق، وذلك بموجب نص المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. والسؤال المطروح بقوّة هنا هل هناك غطاء، مالي كاف لدعم هذا الصندوق الذي يواجه نسبة تعثر تتجاوز الخطوط الحمراء، والمُقدَّرة بأكثر من 70 بالمائة من المشاريع المتعثّرة مالياً؟ ثم يبقى إنشاء ذلك الصندوق مجرّد خطوة لتجميع الديون في جهة واحدة بدلاً من وجودها في عدّة جهات. الجزائر تقف حالياً على حافة انهيار اقتصادي كارثي لا يحتمل تحقيق غايات سياسية بأدوات اقتصادية، فأرقام المؤشرات الاقتصادية وحدها لديها حكاية رعب لتسردها على مسامع صنّاع القرار، حيث تضمّن مشروع موازنة الجزائر لعام 2021 تخفيضاً لقيمة الدينار الجزائري يصل إلى 5 بالمائة سنوياً، ليصبح سعر صرف هذه العملة المحلية مقابل الدولار الواحد مقارباً لـ142,20، 149,31 و156,78 ديناراً في 2021، 2022 و2023، على التوالي.

وليس غريباً أن يفقد ذلك الدينار الكثير من قيمته بشكل متسارع في ظلّ اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط التي تراجعت بدورها بنحو 10 مليارات دولار في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وكذا جمود قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات نتيجة طريق الريع الطويل الذي تسلكه الجزائر والذي عوَّدها على استيراد حتى أعواد الثقاب وتنظيف الأسنان.

ونظراً للإفراط في الأتكال على الاستيراد وعدم تطوير الصادرات خارج المحروقات، انزلق احتياطي العملات الأجنبية إلى 60 مليار دولار في مارس/ آذار 2020، والذي سيصل، حسب توقّعات الحكومة، إلى 46,84 مليار دولار في نهاية عام 2021، بالإضافة إلى العجز في الميزانية الذي سيصل إلى 22 مليار دولار في عام 2021، وفقاً لتوقّعات الحكومة، التي عادة ما تكون غير صائبة وأكثر تفاؤلاً من الأرقام الواقعية الصادمة.

خلاصة القول إنّ وكالة «أونساج» ـ سواء في حلّتها القديمة أو الجديدة، لن تكون إلّا وسيلة اقتصادية لرأب الصدع مع الشباب في حقل السياسة، ولن تُؤتي أكلها اقتصادياً ما لم تتوفّر الشفافية والمساءلة والبيئة المستقرّة والملائمة للقيام بالأعمال.